The Impact of Turkish Water Policy on The Agricultural Sector in Syria

Dr. Shadi Sheheilah*
Zeinab Lyqa**

(Received 13 / 3 / 2023. Accepted 5 / 6 / 2023)

□ ABSTRACT □

The research discusses the repercussions of the dispute between the riparian countries about the legal system of the Euphrates River on the economic reality in Syria by studying the impact of the disputes of the countries of the Euphrates River basin on Syria, especially on the agricultural sector in it, in addition to knowing the extent to which Syria was affected by the Turkish water projects established on the Euphrates River and its sustainable development. The research aimed to show the impact of Turkish water projects on the agricultural sector in Syria, by relying on the descriptive analytical approach, as Turkey's goal of its water policy was to achieve many goals, whether political, security or economic, at the regional level. The research concluded the extent to which Turkey ignores the status of international rivers and the common legal rights in them, and attempts to extend its influence over the region, as Turkey has given absolute ownership over the rivers, especially the Euphrates River.

Keywords: Turkish water policy, the agricultural sector in Syria, the Euphrates River, international rivers, the legal system for rivers.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

*** Assistant Professor, International Relations, Economics and Planning Department, Faculty of Economics. Tishreen University, Lattakia, Syria.**
**** Postgraduate student, International Relations, Economics and Planning Department, Faculty of Economics. Tishreen University, Lattakia, Syria.**

أثر السياسة المائية التركية على القطاع الزراعي في سورية

د. شادي شهيله*

زينب لايقه**

(تاريخ الإيداع 13 / 3 / 2023. قُبِل للنشر في 5 / 6 / 2023)

□ ملخّص □

يناقش البحث منعكسات الخلاف بين الدول المتشاطئة حول النظام القانوني لنهر الفرات على الواقع الاقتصادي في سورية من خلال دراسة أثر خلافات دول حوض نهر الفرات على سورية وخاصة على القطاع الزراعي فيها بالإضافة لمعرفة مدى تأثر سورية بالمشاريع المائية التركية المقامة على نهر الفرات وعلى التنمية المستدامة فيها. وهدف البحث إلى تبيان أثر المشاريع المائية التركية على القطاع الزراعي في سورية وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث كان هدف تركيا من سياستها المائية تحقيق العديد من الأهداف سواء أكانت سياسية أو أمنية أو اقتصادية وذلك على المستوى الإقليمي. وتوصل البحث إلى تبيان مدى تجاهل تركيا لصفة الأنهار الدولية والحقوق المشتركة القانونية فيها ومحاولة بسط نفوذها على المنطقة، حيث أضفت تركيا الملكية المطلقة على الأنهار وخاصة نهر الفرات.

الكلمات المفتاحية: السياسة المائية التركية، القطاع الزراعي في سورية، نهر الفرات، الأنهار الدولية، النظام القانوني للأنهار.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **مدرس باختصاص العلاقات الدولية في قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

** **طالبة ماجستير باختصاص العلاقات الدولية في قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدمة:

تمثل المصادر المائية أحد الثروات الطبيعية والضرورية لاستمرار الحياة الإنسانية، وترمز اليوم إلى سيادة الدولة وسلطانها، حيث يعتبر استخدام الدول لمياه الأنهار الدولية التي تجري بإقليمها من الحقوق المقررة والثابتة لها بمقتضى مبادئ وأحكام القانون الدولي العام، وبالتالي لها الحق في استغلال هذه الموارد بكافة الطرق المشروعة لتحقيق التنمية الشاملة لصالح شعوبها، فهي أحد الموارد المشتركة التي تخدم الزراعة والصناعة والأغراض المعيشية والبيئية، ولذلك يعتبر نهر الفرات بمثابة العمود الفقري لسورية، وإن الصراعات القائمة عليه من قبل دول الجوار سيؤثر بشكل كبير على مستقبل المياه والأمن المائي فيها وخاصةً بسبب الأطماع التركية ومشاريعها المستمرة عليه بالإضافة لعدم اعترافها بالاتفاقيات المبرمة بينها وبين سورية والعراق.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (عبد القادر، 2019) بعنوان: آفاق الحلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات

تركزت هذه الدراسة حول إيجاد حلول للأزمات المائية بدول حوض نهر الفرات كون الأزمة من قضايا الأمن المائي التي تهدد الأمن القومي لمعظم دول حوض نهر الفرات (سورية، العراق، تركيا) وتهدد علاقاتهم المائية السياسية والاقتصادية، حيث اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لرصد كيف بدأت تطورات أزمة المياه في حوض نهر الفرات، كما اتبعت المنهج التحليلي لتحليل الحقائق والمنهج المقارن لتوضيح ما إذا كان هناك علاقة بين الحقائق المختلفة والمنهج القانوني للوقوف على الأعراف والقوانين الدولية التي وضعت لحل الخلافات المائية بين الدول المشتركة في حوض نهري واحد.

2-دراسة (بدر، 2012) بعنوان: الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية

تناولت هذه الدراسة استعراض أهم المشاريع والمقاصد التنموية المائية التركية حول حوض نهر الفرات، بالإضافة للتعرف على تداعيات المشاريع التركية على حوض نهر الفرات وإلقاء الضوء على أهم الأسباب المؤدية إلى أزمة المياه في منطقة المشرق العربي، كما تناولت أيضاً التأثير التركي في الاستحواذ على مياه نهر الفرات كما تم التعرف على أهم الجوانب والأبعاد النظرية والاقتصادية والسياسية والقانونية لمشكلة المياه في حوض نهر الفرات.

3-دراسة (رشيد، كريمة، 2017) بعنوان: الأمن المائي العربي، التحديات والتهديدات المحيطة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المعوقات التي تواجه إمدادات المياه في المنطقة العربية، والكشف عن بعض الجوانب الاقتصادية والسياسية التي تقف وراء مشكلة المياه في الوطن العربي ودور دول المجاورة في محاولة التحكم والهيمنة على مصادر الماء في المنطقة العربية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحديد خصائص ظاهرة شح الموارد المائية بالدول العربية، ووصف طبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها، وتحديد الحلول والمبادرات التي يجب اتخاذها مستقبلاً للتغلب على هذه المشكلة.

مشكلة البحث:

إن ضعف تطبيق الآليات القانونية لاستغلال مياه نهر الفرات على أفضل وجه من أجل استخدام القسمة العادلة ومراعاة حقوق الدول المتشاطئة للنهر يؤدي إلى طرح السؤال البحثي الآتي: **ماهي منعكسات الخلاف بين الدول المتشاطئة**

حول النظام القانوني لنهر الفرات على الواقع الاقتصادي في سورية وعلى التنمية المستدامة فيها؟ ويتفرع عن هذا السؤال السؤالين الفرعيين الآتيين:

1. كيف تؤثر أزمة مياه الحوض على العلاقات الدولية؟
2. ما هي الحلول للأزمة المائية في دول حوض نهر الفرات اعتماداً على نظامه القانوني؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث بأنه يسعى لتوضيح مدى تأثر القطاع الزراعي في سورية بالنزاعات القائمة على الفرات وبالمشاريع المائية التركية المقامة عليه فضلاً عن تبيان مدى خطورتها على العلاقات بين الدول وعلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. دراسة أهم المنعكسات الاقتصادية للواقع الحالي للخلاف بين الدول المتشاطئة في حوض نهر الفرات على الواقع الاقتصادي في سورية.
2. تحديد الحلول المتعددة لمعالجة النزاعات بين دول حوض نهر الفرات.
3. دراسة أثر المشاريع المائية التركية على سورية.

فرضيات البحث:

1. يوجد تأثير للأزمات المائية لدول حوض نهر الفرات على الاستقرار الاقتصادي في سورية.
2. يوجد تأثير للأزمات المائية لدول حوض الفرات على التنمية المستدامة في سورية.
3. يوجد تأثير للمشاريع المائية التركية على نهر الفرات على القطاع الزراعي في سورية.

منهج البحث:

سيعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مدى تأثر سورية بصراعات نهر الفرات، والمشاريع المائية التركية بالإضافة لتحديد الحلول والمبادرات التي يجب اتخاذها للتغلب على أزمة مياه حوض نهر الفرات، كما سيعتمد على أسلوب دراسة الحالة من خلال اعتماد سورية كنموذج نوضح من خلاله مدى تأثير الأزمة المائية على الأمن القومي للدول المتشاطئة للنهر.

النتائج والمناقشة:

أولاً. خلافات دول حوض نهر الفرات:

تعود جذور قضايا المياه بين سورية والعراق وتركيا إلى أواخر الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية، حيث وقعت تركيا العديد من المعاهدات مع الحلفاء ومنها معاهدة سيفر عام 1920، وبموجب هذه المعاهدة احتفظت تركيا بأراض عربية هي حوض نهري سيحان وجيحان ومنحدرات المياه على سفوح طوروس الجنوبية، ومن ثم عقدت اتفاقية أنقرة مع فرنسا وذلك بصفتها الدولة المنتدبة على سورية، تضمنت هذه الاتفاقية تخلي فرنسا لتركيا عن عدة أراضي شملت عينتاب، كلس، أورفه، وفي عام 1939 احتلت تركيا لواء اسكندرون بالاتفاق مع فرنسا، وهكذا نجد سيطرة تركيا على أعالي دجلة والفرات وعلى مجمل حوضي سيحان وجيحان فضلاً عن العديد من الأنهار الفرعية الأخرى. (زنبوعة، 2007)

عمدت تركيا إلى السيطرة على مياه نهر الفرات واستخدامه كورقة ضغط سياسية على دول الجوار وكانت تسعى تركيا من وراء تسيس المياه إلى تحقيق مجموعة مكاسب منها:

1. الحصول على دور فاعل ومؤثر في ترتيبات المنطقة السياسية.
2. تطمح تركيا لأن تكون سلعة الغذاء للمنطقة العربية.
3. استخدام المياه كورقة ضغط وابتزاز ضد سورية والعراق لإضعاف قدرتهما الاقتصادية. (حداد، 2012)

ثانياً. السياسة المائية التركية:

انتهجت تركيا سياسة مائية خاصة يمكن إيجاز أهم مبادئها بالآتي:

1. **النظر إلى دجلة والفرات على أنهما نهر واحد:** ادعت تركيا بأن حوضي دجلة والفرات هما حوض واحد وماهما إلا رافدان لنهر واحد هو شط العرب وليسا نهرين منفصلين، كما ترى تركيا بأنه على العراق تعويض النقص في مياه الفرات بنقل جزء من مياه دجلة إليه، وبهذا تكون تركيا قد خالفت جميع المبادئ والقواعد القانونية وبالتالي فإن أسلوبها لا ينسجم مع مفهوم الاستخدام المنصف والمعقول للمياه الدولية.
2. **رفض تركيا الصفة الدولية لنهري دجلة والفرات:** اعتبرت تركيا بأن نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين مستندة في ذلك إلى نظرية السيادة المطلقة في تفسير طبيعة مجرى نهري دجلة والفرات وأطلقت عليهما وصف المياه العابرة للحدود، فالنهر الدولي بحسب وجهة النظر التركية هو فقط ذلك النهر الذي يشكل خط الحدود بين دولتين.
3. **رفض تركيا تحديد الحصص المائية:** حيث تعارض الحكومة التركية مبدأ تحديد حصص المياه للدول الثلاث، وترى بأن المباحثات يجب أن تتركز حول كيفية تطبيق مفهوم (الاستخدام الأمثل) والذي يتطلب إجراء دراسة فنية موسعة للتربة في الدول الثلاث. (مصطفى، 2018)
4. **حق السيادة المطلقة لتركيا على مواردها المائية:** اعتبرت تركيا بأن نهر الفرات هو نهر وطني وذلك بالاستناد إلى نظرية السيادة المطلقة في تفسير طبيعة مجرى نهري دجلة والفرات والتي تضمن حق الدولة في السيادة المطلقة على مياه النهر الدولي الواقع ضمن إقليمها دون أية قيد أو شرط، لذلك فهي تعطي لنفسها الحق بإقامة السدود للاستفادة من المياه، وإجراء العديد من التحديثات على مجرى النهر، دون النظر إلى ما يمكن أن يشكله هذا الإجراء من أضرار لكل من سورية والعراق.
5. **الإصرار على عقد اتفاقيات تعاون شاملة:** حيث تصر تركيا على عقد اتفاقيات شاملة للتعاون على مختلف الأصعدة، ولاسيما مع سورية، وذلك لأن الأزمة المائية بين هذه الدول تتقاطع مع مسائل أخرى مثيرة للتوتر بين الأطراف المعنية.
6. **تعتمد مبدأ عدم عقد اتفاقيات تسوية نهائية للنزاعات المائية مع الدول الأخرى:** تنطلق تركيا من مبدأ عدم عقد اتفاقيات تسوية نهائية للنزاعات المائية مع الدول الأخرى بحجة أن القانون الدولي لا يجبرها على ذلك، وهذا ما ذكره الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل بأن القانون الدولي لا يفرض على بلاده التوصل إلى أي نوع من الاتفاق أو الوثيقة المكتوبة مع الدول الأخرى حول موارد المياه.
7. **التأكيد على أن حجم المياه الواصلة لدول أسفل النهريين كافية ومعقولة:** تؤكد تركيا بأن كمية المياه التي تمنحها لكل من الدولتين سورية والعراق كافية ومعقولة، فهي ترفض أي احتجاج من قبلهما بهذا الخصوص، كما أنها تدعو كل من سورية والعراق إلى إعادة النظر في سياساتهما الداخلية للمياه واتخاذ تدابير تمنع هدر المياه. (مصطفى، 2018)

ثالثاً. المشاريع المائية التركية:

أدركت تركيا أهمية ثروتها المائية كسلاح لا يقل أهمية عن النفط والتي تمكنها من لعب دور إقليمي أكبر في المنطقة وذلك على المستويين السياسي والاقتصادي وربما العسكري في وقت ما، لذلك أخذت تستخدم سلاح المياه لتوسيع نفوذها وسيطرتها في محيطها الإقليمي، ويتجسد ذلك من خلال إقامتها للمشاريع المائية على نهر الفرات والتي تسببت بالكثير من الأثار السلبية للدول المجاورة لها بالنهر وبالتالي انخفاض تدفق مياه النهر للدولتين وهذا ما أدى بدوره أيضاً للتأثير الكبير على جميع القطاعات الاقتصادية فيهما. وأهم المشاريع المائية التركية على نهر الفرات هي الآتي:

1. **مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP):** يمتد هذا المشروع على مساحة جنوب شرق الأناضول المجاورة للعراق وسوريا، ويتكون من (19) محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، (22) سداً ضخماً، كما يتضمن مشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والري والاتصالات، كما تقدر مساحة الأراضي التي يرويها المشروع بنحو (19%) من مساحة الأراضي المروية في تركيا وتوفير (106) مليون فرصة عمل، فهو المشروع الثامن عشر في العالم من حيث حجم إنتاج الطاقة الكهربائية والثالث من حيث حجم قاعدته والتي تبلغ (84,5) مليون م2، وفي حال امتلأ السد ستبلغ كمية المياه المخزونة (48,7) مليون م3. (خالد، 2007)

وتعددت الأهداف التي يسعى المشروع لتحقيقها والتي كان من أهمها:

- توليد الطاقة الكهربائية من السدود الكبيرة.
- مقايضة مياه الفرات والطاقة الكهربائية المتولدة عن المشروع بالنفط العربي.
- إيجاد فرص واسعة للأيدي العاملة التركية.
- مضاعفة الإنتاج الزراعي، والمساهمة في رفع معدل الدخل القومي.
- تهدف تركيا من خلال المشروع بأن تصبح دولة متحكمة بالأمن المائي والغذائي لدول المنطقة.
- إقامة بنية تحتية اقتصادية قوية تدعم وجود تركيا الإقليمي.
- التأثير على بلدان منطقة المشرق العربي وخصوصاً سورية والعراق من خلال التحكم بالمياه.
- سد حاجات المنطقة الزراعية، الصناعية، الإسكانية والصحية.
- عكس الهجرة الداخلية القائمة من الشرق إلى الغرب، وذلك في محاول لإعادة التوازن الديموغرافي والسكاني في تركيا.
- تأمين وتحسين مستوى المعيشة في الأناضول اقتصادياً واجتماعياً. (شعبان، مرشحة، شروف، 2007)

2. **سد كيبان:** وهو سد ركامي يقع في مدينة قره صو عند التقاء فرعي نهر الفرات، يبلغ ارتفاعه (211) متراً وطاقة تخزينية خلفه مقدارها (30,7) مليار م^3، وكان هدف تركيا من بناء هذا السد هو إنتاج الطاقة الكهربائية.
3. **سد قراقايا:** وهو ثاني أكبر سد في تركيا، وتبلغ قدرته التخزينية (9,5) مليار م^3، والهدف الرئيس من إنشائه هو أيضاً الحصول على الطاقة الكهربائية، حيث يضم السد محطة كهرومائية بسعة (1800) من وحدات توربينية سعة كل منها (300) ميغاوات.
4. **سد أتاتورك:** وهو أكبر السدود في تركيا، حيث تبلغ طاقته التخزينية (48,5) مليار م^3 من المياه، ويصل ارتفاعه إلى (179) متر وهو يبعد بمسافة (200) كم إلى الجنوب من سد قرقايا وتفصله عن الحدود السورية (65) كم. تعددت الأهداف الكامنة وراء إنشائه فهي تشمل توليد الطاقة الكهربائية بالإضافة لري مساحات واسعة من

الأراضي فضلاً عن التنمية الشاملة، وقد تم تمويله المشروع من قبل عدة شركات وبنوك سويسرية وألمانية وإيطالية بتكلفة قدرها (4,2) مليار دولار تحت إشراف أمريكي على التنفيذ، وتم الانتهاء من بناء هذا السد عام 1992.

5. **نفق شاتلي أورفه (1990) م:** يرتبط هذا المشروع بسد أتاتورك، حيث يأخذ مياه الري من خزان أتاتورك وذلك لينقل مياه الفرات إلى سهول أورفه وحران ومردين، ويعتبر هذا النفق من أكبر الأنفاق الإروائية في العالم. (شعبان، مرشحة، شروف)

6. **سد برجيك:** وكان الهدف من إنشائه هو توليد الكهرباء فضلاً عن تنظيم المياه بالإضافة إلى ري (66) ألف هكتار من الأراضي.

7. **سد كاركاميش:** كان غرضه أيضاً توليد الكهرباء وتنظيم المياه، ومن الملاحظ بأن كل من سدي برجيك وكاركاميش سوف يمكنان من الحصول على تنظيم أفضل لمياه النهر. (بدر، 2012)

8. **مشروع غازي عينتاب:** يتكون مشروع غازي عينتاب الكبير من (13) مشروع صغير منها (7) في حوض الفرات و(6) في حوض دجلة يشمل كل منها سداً على جانبيه العديد من المنشأت المعدة للري، حيث يبلغ إجمالي السدود (22) سداً و(19) محطة لتوليد الطاقة الكهربائية على نهري دجلة والفرات، وهذا المشروع يعتبر مشروع صناعي وزراعي في جنوب شرق الهضبة الأناضولية التركية فهو بمثابة أداة لتحقيق الاستقرار السياسي ولزيادة فرص العمل كما يساهم هذا المشروع في النمو الاقتصادي وكذلك تطوير قطاعات التصنيع والسياحة. (العيد،2021)

9. **مشروع أديامان كاهته:** يقع في ولاية أديامان، ويهدف هذا المشروع إلى إرواء مساحة زراعية تقدر ب (77,409) هكتار من مساحة أراضي أديامان.

10. **مشروع أديامان–كوك صو اريان:** هو مشروع إروائي يهدف لري مساحات واسعة من ولاية أديامان، حيث انتهى تنفيذ المشروع عام (1996) م، وبلغت المساحات التي يرويها هذا المشروع ب (71,598) هكتار. (عبد القادر، 2019)

جدول رقم (1): الوحدات الرئيسة لمشروع جنوب شرق الأناضول (G.A.P)

اسم المشروع	المساحة المروية (هكتار)	قابلية إنتاج الطاقة الكهربائية		منطقة المشروع
		مليون واط	مليون واط ساعة/سنة	
مشروع سد قراقايا	–	1,800	7,354	ديار بكر–أورفه
مشروع الفرات الأسفل	–	–	–	–
سد أتاتورك	–	2,400	8,900	اديامان–اورفه
نفق أورفه	–	50	124	أورفه
مشروع ري أورفه – هران	151419	–	–	أورفه
مشروع ري ماردين–جيلان بنار	109184	–	–	–
مرحلة الري بالضخ	116086	–	–	ماردين/أورفه
مرحلة الري الثانية	111939	–	–	أورفه
مشروع ري بالضخ سيفريك–هيلفان	158053	–	–	أورفه
مشروع بوزوفا بالضخ	45167	–	–	أورفه
مشروع الفرات الحدودي	–	–	–	–
سد بيرجيك	–	672	2,516	غازي عينتاب
سد قرقاميش	–	189	652	غازي عينتاب
مشروع سروج–بازكي	113419	–	–	أورفه

مشروع اديامان–كاهته	–	–	–	–
خطط الطاقة الكهربائية /5/ مشاريع	–	195	437	أديامان
مشاريع الري /5/ مشاريع	77631	–	–	أديامان
مشروع اديامان–كوك	70968	12	52	أديامان/غازي عينتاب
صو – اربان	–	–	–	عينتاب
مشروع غازي عينتاب	140903	–	–	غازي عينتاب
المجموع شبه النهائي لحوض نهر الفرات	1094769	5,318	20,35	–
المجموع النهائي لجميع مشاريع G.A.P	1190690	5,332	20,077	–

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مشروع (الغاب) التركي على شبكة الإنترنت **(www.gap.gov.tr)**

رابعاً. القطاع الزراعي في سورية:

يتمتع القطاع الزراعي بمكانة هامة في اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية، فهو يعتبر من القطاعات الحيوية ومن الركائز الأساسية للتنمية بمختلف فروعها وفي مقدمتها التنمية الاقتصادية نتيجة تشابكه مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتتمثل هذه الأهمية من خلال سعيه إلى إشباع احتياجات السكان الأساسية، وتوفير الموارد الأولية للعديد من الصناعات المحلية، وتكوين رأس المال الاستثماري، والحد من التبعية الاقتصادية، وتأمين فرص العمل، ودعم الميزان التجاري، ورفد خزينة الدولة بالقطع الأجنبي، وعلى الرغم من تمتع القطاع الزراعي في سورية بالعديد من الموارد الطبيعية والمقومات التي تتيح إمكانية أداء القطاع الزراعي لدوره الريادي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلا أن مساهمته لا تزال محدودة وير جع ذلك إلى عدة عوامل وفي مقدمتها ضعف كفاءة استغلال هذه الموارد وعدم فعالية معظم السياسات والبرامج الهادفة إلى تطوير القطاع الزراعي، بسبب وجود خلل في تقدير مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي وعلاقتها مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وغياب التوظيف المناسب لها، فضلاً عن الأطماع والمشاريع المائية التركية التي تقام على نهر الفرات والتي تؤثر بدورها على إنتاجية المحاصيل الزراعية السورية وذلك بسبب ضعف تدفق مياه الفرات باتجاه دولة المجرى سورية.

ويعتبر نهر الفرات من أهم الموارد المائية بالنسبة لسورية، فهو مصدر الري الأساسي لزراعة الحبوب والقطن والشمندر السكري، بالإضافة لاستخدامه من أجل توفير مياه الشرب لكل من حلب والرقة ودير الزور، فضلاً عن توليد الطاقة الكهربائية، فهو بمثابة العمود الفقري لسورية وذلك على اعتبار أنها من الدول ذات الموارد المائية الشحيحة مقارنة بالموارد المائية التركية. (العساف، 2005)

وقد قدرت الدراسات أنه بلغ في عام 2010 استخدام سورية لمياه نهر الفرات في الزراعة بحوالي (7,638) مليار متر مكعب لري ما يقارب (545,05) هكتار من الأراضي الزراعية، وبالتالي التركيز الأكبر في استخدام مياه الفرات في سورية هو للزراعة، حيث يساهم قطاع الزراعة في (29,8%) من الناتج المحلي في سورية، ومن هنا تتضح الأهمية الكبرى لنهر الفرات في الاقتصاد السوري. (خالد، 2007)

إن المشاريع المائية التركية وفي مقدمتها مشروع جنوب شرق الأناضول أثر سلباً في ثلثي الأراضي الزراعية السورية والتي تعتمد أساساً على (80%) من مياه نهر الفرات لري الأراضي، حيث أن الإيراد السنوي من نهر الفرات يبلغ (29) مليار $م^3$ سنوياً، وبالتالي لا يتناسب هذا الإيراد مع ما تحتاجه سورية لأغراضها المتنوعة والبالغة (46) مليار $م^3$ سنوياً مما يعني وجود عجز مائي قدره (17) مليار $م^3$ سنوياً هذا وسيؤدي العجز المائي إلى نقص في الإنتاج الزراعي

وتزايد الفجوة الغذائية للشعب السوري، وبالتالي ستتحول سورية تدريجياً إلى بلد يعاني من عجز دائم في إنتاج الغذاء وستضطر إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب وذلك لإطعام سكانها الذين يتزايدون، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة المديونية السورية، كما أن الكثير من المزارعين السوريين على ضفاف نهر الفرات سيضطرون لبيع مواشيهم بأسعار متدنية نتيجة عجزهم عن توفير الأعلاف اللازمة لها. (هندي، 2013)

إن تحكم تركيا بمياه نهر الفرات سينجم عنه أيضاً تراجع حصة الواردات المائية لسورية، حيث تراجعت حصة سورية من (21) مليار متر مكعب عام 1990 إلى (12) مليار متر مكعب عام 2000 أي بنسبة (40%)، وبالتالي أدى التراجع في الواردات المائية لسورية إلى تقليص مساحة تقدر بحوالي (240000) هكتار، في حين أن المنطقة الزراعية تبلغ حوالي (650000) هكتار، بالإضافة إلى زيادة نسبة الملوحة في المياه الواردة أدى إلى إصابة المحاصيل الزراعية في سورية بمرض التقزم. (عبد القادر، 2019)

لذلك نلاحظ أن الدور الأكبر في ضرب حقل الزراعة السورية يرجع إلى المشاريع المائية التركية على نهر الفرات، وهذا أدى بالتالي إلى انخفاض كبير بمساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج المحلي وانعكاسات على مدخولات الفلاحين والمزارعين مما دفع بهم للهجرة إلى المدن والعمل بها وهذا ما يجعل من الدولة السورية دولة تابعة غذائياً ومائياً للقوى الخارجية. (تغوج، 2015)

جدول رقم (2): يوضح الناتج المحلي والزراعي ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي في الجمهورية العربية السورية للمدة (1997،2003–2006) /مليون ليرة سورية.

السنة	الناتج الزراعي	الناتج المحلي	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي %
1997	286244	460872	32,8
2003	342971	1017119	33,7
2004	373494	1085991	34,3
2005	398111	1134861	35
2006	432713	1192739	36,3

المصدر: المركز الوطني للسياسات الزراعية، بيانات الزراعة السورية على الموقع **(www.nape syr.org)**

بدت سورية أفقر دول حوض الفرت بالمياه، وبالتالي بدأت تعاني من وجود بوادر فجوة مائية بين مواردها المائية المتاحة والطلب عليها فضلاً عن المعاناة من الجفاف والتصحر، حيث أن مياه نهر الفرات ذات أهمية مصيرية بالنسبة لسورية، وخاصة بعد أن أوشكت على استنفاذ مواردها المائية خارج حوض هذا النهر، من أجل تأمين مياه للري والزراعة والشرب والصناعة وكذلك نتيجة التزايد السكاني لذلك ستبقى مياه نهر الفرات حاضراً أو مستقبلاً العماد الرئيس لأي تطور اقتصادي تشهده سورية في مختلف المجالات، وبالتالي فلن تستطيع سورية مواجهة العجز المائي إلا من خلال حصولها على حقوقها المشروعة من مياه نهري دجلة والفرات، فضلاً عن كون التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية يرتبط بذلك الحصة ولذلك لابد من اهتمام المسؤولين على إنشاء خطط مستقبلية لإقامة مشاريع مائية تنموية للاستفادة من المياه المتاحة. (العساف، 2005)

وأخيرا يجب على الدولة السورية في هذه الحالة طلب اللجوء إلى نظام المسؤولية الدولية وذلك لتعويض الأضرار الناجمة عن النقص المائي في سورية، فالمسؤولية الدولية بشكل عام هي نظام قانوني يترتب بموجبه على الدولة التي يعزى إليها ارتكاب عمل غير مشروع بمقتضى القانون الدولي تعويض الضرر الذي لحق بالدولة التي ارتكبت ذلك

العمل في مواجهتها. ويشترط لنشوء عناصر المسؤولية الدولية عن تسبب بأضرار لدول المجرى المائي الدولي توفر عدة شروط أهمها:

1. أن يكون الضرر نتيجة فعل غير مشروع.
2. عمل أو امتناع عن عمل منسوب إلى شخص من أشخاص القانون الدولي.
3. أن يكون هناك فعل غير مشروع من جانب الدول المشكو منها.

أي أن يكون هناك سلوك مخالف للقانون أو فعل غير مشروع والذي يؤدي بدوره لحدوث الضرر وأن الضرر البسيط لا يعتد به، وعندما الدولة تحدث ضرر يصيب دولة أخرى فعليها إعادة الحال إلى ما كان عليه إن أمكن أو دفع تعويض إلى الدولة المتضررة.

وقد اعتبر القانون الدولي العام أن الفعل منسوب للدولة إذا كان صادراً عن سلطاتها العامة (فرد أو هيئة) أي تمارس اختصاصاً معيناً وفقاً لأحكام القانون الداخلي، وتنشأ المسؤولية الدولية نتيجة لتصرف يصدر من هؤلاء الأفراد أو هذه الهيئات سواء أكان تصرف إيجابياً أو سلبياً. ويجب أن يكون هناك خطأ من الدولة المتسببة بالضرر، سواء كان هذا الخطأ مقصوداً أم نتيجة إهمال منها، أما إذا كان الضرر نتيجة قوة قاهرة أو ظروف طارئة، أو نتيجة خطأ من الدولة التي أصابها الضرر ذاتها انتفت المسؤولية.(الطائي، 2011)

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

توصل البحث من خلال ما سبق إلى الاستنتاجات الآتية:

1. فقدان الثقة بين الدول ذات الأنهار المشتركة وعدم صدق النوايا الحسنة بينهما.
2. تجاهل تركيا لصفة الأنهار الدولية والحقوق المشتركة القانونية والتاريخية.
3. أضفت تركيا الملكية المطلقة على الأنهار وذلك باعتبارها أنهار تركية عابرة لدول الجوار.
4. للاستراتيجية المائية التركية أهداف عديدة منها سياسية وأمنية واقتصادية على المستوى الإقليمي، وخصوصاً في العراق وسورية.

التوصيات:

1. لابد من وقف كافة المنشآت المائية والأعمال على نهر الفرات والتي تسببت في هبوط مستوى المياه عن حده الطبيعي، والشروع في مباحثات جدية وذلك لرسم خارطة حلول تخفف من حدة مشكلة المياه بين البلدين.
2. زيادة التبادل التجاري بين دولة المنبع تركيا والدول المتشاركة في مجرى النهر، كحصول تركيا على الغاز السوري وبعض المحاصيل الزراعية السورية مثل القطن والقمح والشعير والعنب مقابل ما يغطي احتياجاتها الأساسية من مياه نهر الفرات وفق اتفاقيات تبادلية بين الطرفين.
3. لابد أيضاً من اللجوء إلى معالجة وتنقية المياه المالحة التي تأتي من روافد صغيرة متفرعة عن النهر في المستويات الدنيا له.
4. يتوجب التوصل إلى قرار ثنائي تركي سوري بوساطة دولية سياسية يؤدي إلى حل دائم ونهائي لتوزيع حصص مياه نهر الفرات لكلا الدولتين يعمل على تحقيق التوازن بينهما بما هو متاح من موارد مائية وما هو مطلوب

للاستهلاك بما ينسجم مع خطط التنمية والعمل على إصدار التشريعات المائية للحد من التجاوزات وتكون ملزمة للطرفين.

5. لابد من تعهد تركيا بالمحافظة على طبيعة المياه وسلامتها بعدم تلويثها ببقايا ومخلفات المنشآت الصناعية القريبة من النهر برميها في المياه مما يشكل ضرراً على الدولة الجارة المتشاركة معها حوض الفرات.

Reference

1- Abdul Qadir, badiea. *Turkish water projects built on the -10 Euphrates River and their negative impact on Syria and Iraq*, 2019, AlNeelain University, Faculty of Graduate Studies, Department of Political Science, pp. 233-247. 2- Al-Assaf, bayan. The implications of Arab water security on Ara

2- Al-Assaf, bayan. *The implications of Arab water security on Arab national security, a case study of the Jordan and Mesopotamia basins*, 2005, PhD thesis in political science and international relations, 463 p.

3- Al-eid, Souzan. *The impact of Turkish practices on the exacerbation of the crisis of the Euphrates River's water receding and its repercussions on Syria*, 2021, graduation project to obtain a diploma in crisis and disaster management, the Syrian International Academy for Training and Development, 20 p.

4- Al-Tai, lihib. *Provisions Concerning International Watercourses Used for Non-Navigational Purposes*, 2011, Master's Thesis in the Department of Public Law, Faculty of Law, Middle East University, 122 p.

5- Badr, Nidal. *The geopolitical dimensions of the Euphrates River Basin water problem and its impact on Turkish-Syrian relations*, 2012, MA thesis specializing in Middle East Studies, Al-Azhar University, Gaza, 120 p.

6- Haddad, Hamed. *Water Security Challenges for Iraq (For the Tigris and Euphrates Basins*), Center for International Studies, Issue Fifty-One, pp. 87-102.

7- Hindi, Zahra; Al-Rubaie, zahir. *Water Resources in the Syrian Arab Republic, Reality and Future*, 2013, Basra Research Journal (Human Sciences), Volume: 38, Issue 1, pp. 180-201.

8- Khalid, Akram. *The impact of Turkey's strategic role in its relationship with the Arab regional system*, 2007, Master's thesis in international relations, Department of Political Science, 156 p.

9- Mustafa, Omar. *The future of Turkey's water strategy towards Syria and Iraq*, 2018, Master's thesis in the Faculty of Political Science, University of Sulaymaniyah, 75 p.

10- Shaaban, Ismail, murashaha, Mahmoud, Shrouf, Essam. *Turkish water projects built on the Euphrates River and their effects on Syria*, 2007, scientific article in the Tishreen University Journal for Scientific Studies and Research, Economic and Legal Sciences Series, Volume 29, Number 4, pp. 111-128.

11-taghuja, raed. *Turkish water projects and their impact on Syria and Iraq,* 2015, Beirut Center for Middle East Studies, pp. 1-11.

12- Zanboua, Mahmoud Kassem. *Arab Water Security*, 2007, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 23, Issue 1, pp. 175-197.